

## التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية



د. علاّم محمد حمدان\*

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، وكذلك بحث في العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات؛ لتحقيق هذه الأهداف تم استخدام منهجين مختلفين لقياس مستوى التحفظ، والعوامل المؤثرة فيه هي: نموذج Basu (1997)، ومدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وقد تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، وعددها (٥٠) شركة للفترة الممتدة من (٢٠٠٥-٢٠٠٨م)؛ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي، وقد وجدت الدراسة أن الشركات كبيرة الحجم تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ، بينما الشركات الصغيرة ليست كذلك، كما وجدت أن عقود الدين تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، حيث وجدت أن الشركات ذات المديونية المرتفعة هي الأكثر تحفظاً من الأخرى ذات المديونية المنخفضة، وكذلك فإن قطاع الخدمات في سوق البحرين للأوراق المالية هو أكثر القطاعات تحفظاً في تقاريره المالية، وتشير هذه النتائج إلى أهمية المعلومات المحاسبية في السوق المالية البحرينية، وهو محفز جيد للاستثمار في هذه السوق الناشئة، أما عن جودة الأرباح فلم تجد الدراسة مؤشرات مهمة إحصائياً على جودة أرباح الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، ولم تكن هناك علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.

\* دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠٠٩م، وأستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية والإدارية، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين.

## ١ - مقدمة:

في السنوات الأخيرة نما القطاع الاقتصادي في البحرين نمواً سريعاً؛ لتصبح البحرين واحدةً من أهم محركات النمو ومصدراً للعمالة في المنطقة، وقد سهل هذا النمو الإقليمي المتزايد، والحاجة إلى وسيطٍ ماليٍّ كبيرٍ لتدفقات رأس المال المرتبطة بالنفط، وهذا ما يفسر أن القطاع المالي من أكبر القطاعات في سوق البحرين المالية؛ إذ يزيد حجمُ التعاملاتِ الماليةِ وإجمالي أصول البنوك في البحرين على ١٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد عززت البحرين ذلك بجملة من التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع الاقتصادي؛ مما عزز دورها المتنامي كمركز مالي في المنطقة. لقد اتسم تطور القطاع الاقتصادي في البحرين بالتدرج واستفاد من الاحتياجات المالية في المنطقة في منتصف السبعينيات، ومهد لها موقعها أن تصبح ملتقى للتفاعل مع المراكز المالية الشرقية والغربية، بسبب الطفرات النفطية الهائلة في المنطقة؛ مما مهد الطريق لكبرى الشركات العالمية؛ حيث البيئة الخالية من الضرائب وحرية تحويل الأموال، والقوى العاملة الأجنبية والمحلية المدربة تدريباً جيداً، ومستويات المعيشة العالية، ومعدل صرف مستقر للعملة، وبيئة تنظيمية صلبة، وتوافر الإطار التشريعي للاستثمار في البلاد، كل هذه العوامل عززت دور البحرين كمركز اقتصادي ومالي في المنطقة، إلا أن هذا النجاح لم يخلُ من صعوباتٍ، أهمها: التقلبات المستمرة في أسواق النفط العالمية، وعدم الاستقرار الإقليمي، والتنافس بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي وضع ضغوطاً على البحرين لتطوير أدواتها ومنتجاتها المالية (Grigorian & Manole, 2005).

هذا التطور في الحياة الاقتصادية لا بد أن يوازيه تطور في القوانين والتشريعات المنظمة للأعمال التجارية؛ حيث تم استكمال الهيكل التنظيمي للسلطة النقدية وفقاً للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣، وبموجبها تم تأسيس بنك الدولة ممثلاً في مصرف البحرين المركزي (Central Bank of Bahrain)، ونتيجة لتوصية توصلت إليها دراسة مشتركة قامت بها حكومة مملكة البحرين

ومؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation IFC) أسست سوق البحرين للأوراق المالية في عام ١٩٨٧م، ومن ثم باشرت السوق عملها بشكل رسمي في يونيو من عام ١٩٨٩م، وقد أسهم وجود السوق في تعزيز المناخ الاستثماري في قطاع رأس المال في البحرين، وأدى إلى زيادة عدد ونوعية الأدوات المالية والاستثمارية المسجلة في السوق.

تطلب الأسواق المالية من الشركات المدرجة ضرورة الالتزام بمعايير محاسبية من أجل ضمان الشفافية والإفصاح وتوحيد الممارسات المحاسبية. كما أن عملية وضع المعايير المحاسبية تخضع لمنهجين؛ الأول: هو منهج تنظيم القطاع الخاص للمعايير المحاسبية (private-sector regulation of accoutering standards)، وهو يستند إلى افتراض أن أفضل طريقة لخدمة الصالح العام هي ترك وضع المعايير المحاسبية للقطاع الخاص كالجمعيات والمنظمات المهنية. المنهج الآخر: هو منهج تنظيم القطاع العام للمعايير المحاسبية (public-sector regulation of accoutering standards) وفيه يُترك تنظيم مهنة المحاسبة بيد الدولة عبر سنّها للتشريعات والقوانين المنظمة لعمل المهنة، وإنشائها للهيئات المختلفة المشرفة على عمل مهنة المحاسبة، ولا يزال تنظيم القطاع العام للمحاسبة يواجه أنواعاً شتى من الفشل في كثير من الدول (Belkaoui, 2005). أما في دول مجلس التعاون الخليجي فإن الدولة هي المسيطرة على وضع المعايير وتنظيمها من خلال قوانين الشركات وقوانين الأوراق المالية، وقد كانت هناك عدة محاولات للنهوض بالمعايير المحاسبية، من بينها إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون (Gulf Co-Operation Council Accounting and Auditing Organization GCCAAO) عام ١٩٨٢م، وبدأ تطبيق معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards IAS) في دول مجلس التعاون الخليجي ابتداءً من عُمان عام ١٩٨٦م، والكويت عام ١٩٩١م، وفي السعودية قادت مؤسسة النقد العربي (Saudi Arabian Monetary Agency) مهمة الدعوة للالتزام بالمعايير المحاسبية عام ١٩٩٢م، أما في

الإمارات العربية فقد تم اعتماد معايير المحاسبة الدولية عام ١٩٩٩م من أجل تعزيز مكانتها وتوحيد الممارسات المحاسبية فيها (UAECB, 1999).

وفي البحرين جاء تبني معايير المحاسبة الدولية في عام ١٩٩٦م؛ حيث ألزمت السوق المالية الشركات المدرجة بتقديم تقاريرها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، غير أن الالتزام بهذه المعايير لم يتجاوز ٧٣٪ من قبل الشركات المدرجة بالسوق المالية البحرينية، ولم يتجاوز ٧٥٪ في دول الخليج الأخرى (Al-Hussaini et al. 2008).

ولا تزال سوق البحرين للأوراق المالية تسعى قدماً في استراتيجية التنمية التي تهدف إلى وضع البحرين على خريطة الأسواق المالية العالمية، وقد أطلقت في ذلك عدة مبادرات لتوفير بنية تحتية حديثة ومشابهة لما هو في أسواق رأس المال المتقدمة، من أجل تعبئة القطاع الخاص نحو عملية التنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية (Rao & Shankaraiah, 2003).

## ٢ - مشكلة الدراسة:

تتمايز البلدان في تنظيمها للمعايير والمبادئ المحاسبية؛ فبعضها يستخدم منهج تنظيم القطاع العام للمعايير المحاسبية، والبعض الآخر يستخدم منهج القطاع الخاص لتنظيم المعايير المحاسبية، وتسعى جميعها إلى توفير أكبر قدر من جودة المعلومات المحاسبية، بما يفيد صناع القرارات على اختلاف أهدافهم، هذه المعلومات المحاسبية لا بد أن تكون متحفظة في اعترافها بالأرباح؛ حيث دعا مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (Financial Accounting Standards Board FASB) في مفاهيم القوائم المالية (Financial statement concepts) رقم (٢) (SFAC No. 2) إلى أن أخطاء القياس الممكنة يجب أن تكون في اتجاه تخفيض صافي الدخل، وصافي الموجودات، وليس زيادتهما (FASB, 1980)، وفي دراسة مقارنة قام بها Ball, et al. (2000) لسبع دول وجدوا أن الأرباح في الدول التي تعتمد تنظيم القطاع الخاص للمحاسبة أكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية من الدول التي تعتمد تنظيم القطاع العام للممارسات المحاسبية.

ويرى (Hendriksen 1982) من مظاهر التحفظ أن هناك ميلاً إلى التشاؤم أكثر من التفاؤل عند إعداد القوائم المالية، من هنا فإن هذه الدراسة تعمل على قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، وهي بذلك تقيم منهج القطاع العام في تنظيم المعايير المحاسبية في البحرين. وقد أشار البعض إلى أن تحفظ الشركة في تقاريرها المالية تبعها جودة في أرباحها المعلن عنها، وأصبح هذان المصطلحان - التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح - متلازمين في كثير من الدراسات، فهل تحققت هذه العلاقة في السوق المالية البحرينية؟

إن قياس التحفظ المحاسبي في سوق البحرين للأوراق المالية سيسهم في الكشف عن مدى كفاءة هذه السوق الناشئة (Emerging market)، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن تمتع التقارير المالية بالتحفظ في سوقٍ ما يشير إلى تحقق فرضية كفاءة السوق (Efficient market hypothesis)، التي تقضي بأن سعر السهم يعكس جميع المعلومات المتوافرة عنه في الوقت المناسب (ياسين، ٢٠٠٨م)، وعليه، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن التساؤلات التالية: ما مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية؟ وما العوامل المؤثرة في مستوى هذا التحفظ؟ وهل تتمتع أرباح الشركات البحرينية المعلن عنها بالجودة؟ وما علاقة جودة الأرباح بالتحفظ المحاسبي؟

### ٣ - أهمية الدراسة وأهدافها:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من كونها الدراسة الأولى التي تعمل على قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية والعوامل المؤثرة فيه، وكذلك قياس جودة أرباح الشركات البحرينية وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي. وبذلك فإن الدراسة تُقيم منهج تنظيم القطاع العام للمعايير المحاسبية في البحرين، ومدى قدرته على إلزام الشركات بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي، كما أن من أهميتها أنها

تعمل على تقييم مدى كفاءة سوق البحرين للأوراق المالية؛ مما يعطي مؤشرات مهمة للمستثمرين ومتخذي القرارات حول جودة الأرباح والمعلومات المعلن عنها في هذه السوق.

#### ٤ - مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة:

##### ٤ - ١ - التحفظ المحاسبي:

كان التحفظ مفهوماً محاسبياً مثيراً للجدل في بداية القرن الماضي، وما زال كذلك حتى يومنا هذا، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى هذا المبدأ فإنه يؤدي دوراً مهماً في الممارسات المحاسبية (Watts, 2003)، واليوم في خضم موجات الشك في التقارير المالية أصبح الالتزام بهذا المبدأ أساساً لتمييز الشركات في درجة شفافية قوائمها المالية، ومعياراً لتصنيف البلدان بحسب درجة تحفظ مبادئها المحاسبية (حمدان، ٢٠١٠)، والتحفظ المحاسبي هو الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول، حيث ينطوي التحفظ المحاسبي على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح (LaFond & Roychowdhury, 2008)؛ إلا أن هذا لا ينبغي أن يؤدي إلى بخس متعمد للأصول أو الدخل (IASB frame work, paragraph 37).

هناك نوعان من التحفظ، الأول: هو التحفظ المشروط (Conditional conservatism) وهو تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية، أما الثاني: فهو التحفظ غير المشروط (Unconditional conservatism) ويعني تخفيض قيم صافي الأصول، أو الإفصاح عن القيم الدفترية الأقل لحقوق الملكية (Ball & Shivakumar, 2005)، وقد أُعيد تأكيد أهمية مبدأ التحفظ عبر إصدار مجموعة من المعايير التي تشمل قدرًا كبيراً من التحفظ، من بينها إصدار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) لمعيار الالتزامات الطارئة (١٩٧٥م) Accounting for Contingencies "SFAS 5"، ومعيار معاشات التقاعد (١٩٨٥م) Employer's Accounting for Pensions "SFAS 87"، ومعيار الانخفاض في قيمة الأصول

## Accounting for the Impairment of Long-Lived Assets “SFAS (م١٩٩٥)

”121، والمعياريين الدوليين (IAS 36) و (IAS 37) (السهلي، ٢٠٠٩م).

إن من فوائد التحفظ المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية: تقليل الحوافز الانتهازية للمديرين عند إعلانهم عن نتائج متفائلة، ويزيد من مراقبة العقود، ويقلل من تكاليف التقاضي (Watts 2003a, b; Ball & Shivakumar, 2005)، وترتبط الحاجة إلى التحفظ المحاسبي بالحاجة إلى زيادة الموثوقية بالمعلومات المحاسبية (Hellman, 2008)؛ حيث إن التحفظ في الإعلان عن النتائج الجيدة للشركة سيزيد المعلومات المحاسبية ثقة وقدرة على التنبؤ بالمستقبل.

ظهرت الحاجة إلى التحفظ مع ظهور نظرية الوكالة (Agency theory) (Basu, 1997)؛ وذلك لحل المشكلات التي قد تنشأ بين المديرين وحملة الأسهم، من جراء الفصل بين الإدارة والملكية، لذا افترض أن التقارير المالية التي تصدرها الإدارة هي متحفظة (Ball, 2001; Watts, 2003)، فقد يعتمد المساهمون إلى تخفيض رواتب المديرين من أجل تعويض الفرق الذي قد ينشأ من جراء تغليب المديرين لمصلحتهم الشخصية، ولتجنب ذلك قد يلجأ المديرون إلى تقديم أرقام أكثر تحفظاً؛ كدليل على عدم تغليب مصالحهم الشخصية (Watts & Zimmerman, 1983)، وتجنب تعرضهم للمسؤولية القانونية (Givoly & Hayn, 2000)، كما وجد (Ahmed & Duellman 2007) أن التحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض تكاليف الوكالة. وأخيراً فقد وجد حمدان (٢٠١٠ب) أن التحفظ المحاسبي يساهم في تحسين جودة التقارير المالية (quality of financial reporting) من خلال إصدار مدقق الحسابات الخارجي لرأي نظيف (Clean opinion)؛ إذ أسست هذه الدراسة علاقة بين ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية وتحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي.

أما عن دور التحفظ المحاسبي في تحسين كفاءة عقود الدين (Debt contracts)؛ فقد اتجه العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة إلى تأكيد أن التحفظ المحاسبي

يسهم في زيادة فاعلية عقود الدين من خلال زيادة قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ (Watts, 2003a; Ball and Shivakumar, 2005; Ball et al., 2008)، فالتحفظ المحاسبي يضمن للدائنين سياسات أكثر صرامة في الاعتراف بالأرباح، ومن ثم الحد من توزيع الأرباح؛ مما يتيح للشركة فرصة أكبر لسداد التزاماتها، غير أن Gigler et al., 2009 يرون أن التحفظ المحاسبي يقلل من كفاءة عقود الدين؛ إذ يعمل على تغيير محتوى المعلومات المحاسبية، ويقلل من احتمال قدرتها على التنبؤ بالمستقبل.

وبحثاً عن العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي، اتجه العديد من الدراسات إلى البحث في تمايز الشركات من حيث مستوى التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية؛ فقد توصل حمدان (٢٠١٠) (٢٠٠٨م) إلى أن المصارف هي الأكثر تحفظاً في تقاريرها المالية، غير أن السهلي (٢٠٠٩م) لم يوافقهم هذا الرأي؛ إذ وجد أن القطاع المصرفي في السعودية هو الأقل تحفظاً في سياساته المحاسبية، أما عن حجم الشركة وعلاقته بالتحفظ المحاسبي فقد وجد حمدان (٢٠١٠) أن الشركات الكبيرة تتبع سياسات محاسبية متحفظة، لتجنب التكلفة السياسية، بينما لم يجد السهلي (٢٠٠٩م) أثراً لحجم الشركة في درجة التحفظ المحاسبي، وخلافاً لما هو متوقع وجد حمدان (٢٠١٠) أن الشركات ذات المديونية المنخفضة هي الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية، بينما لم يكن لحجم المديونية أثر في التحفظ المحاسبي وفقاً لدراسة السهلي (٢٠٠٩م) التي وجدت أن لتأسيس السوق المالية السعودية أثراً في زيادة درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Labo & Zhou (2006) من أن متطلبات هيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (U.S Securities Exchange Commission)؛ قد أسهمت في زيادة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. إن دراسة Hamdan, (2011) التي أجريت في الفترة الأخيرة على جميع الشركات الكويتية المدرجة في السوق المالية الكويتية، وعددها (٢٢٥) شركة، مستخدمة نموذج Basu, 1997 في قياس التحفظ المحاسبي - بينت أن التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات هي متحفظة،



وفي مقارنة لها بينت أن القطاع المالي من أكثر القطاعات الاقتصادية تحفظاً في الكويت، كما وجدت أن الشركات الصغيرة وذات المديونية المنخفضة أكثر تحفظاً من غيرها.

كذلك فإن التحفظ المحاسبي يساعد في تحسين جودة الإفصاح (Paprocki & Stone, 2004) (Quality of disclosure)؛ ياسين، ٢٠٠٨م كما أن للتحفظ المحاسبي دوراً في تحسين جودة الأرباح (Earnings quality) عن طريق منحها الاستمرارية (Penman & Zhang, 2002). إن قانون ساربنيس أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act) يوصف أنه أهم تشريع أسهم في دعم حوكمة الشركات (corporate governance)؛ مما أسهم في زيادة التحفظ المحاسبي (Labo & Zhou (2006)، وهذا ما أكدته دراسة Lara, et al. (2009) التي وجدت أن حوكمة الشركات تسهم في زيادة التحفظ المحاسبي، وكذلك فقد وجد (Krishnan & Visvanathan (2007) أن لجنة التدقيق (Audit committee) أحد أركان حوكمة الشركات أثراً في زيادة درجة التحفظ المحاسبي، غير أن ياسين (٢٠٠٨م) لم يجد أثراً لحوكمة الشركات في العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتحسين جودة الإفصاح. هذا، ويعتبر التحفظ المحاسبي أداة فعالة من أدوات حوكمة الشركات التي يمكن للمديرين استخدامها من أجل رفع مستوى المؤسسية في الشركة (Lara et al., 2007).

#### ٤ - ٢ - جودة الأرباح:

تُعرّف جودة الأرباح أنها قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات الحالية (Ohlson & Feltham, 1995)، وقد تزايد اهتمام المستثمرين بجودة الأرباح في العقد الأخير بعد أن أعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير مؤيدة وغير دائمة كجزء من تقاريرها ربع السنوية؛ لذا أصبح المستثمرون أكثر حذراً عند النظر إلى رقم صافي الربح (قراقيش، ٢٠٠٩م). ويعتبر فهم جودة الأرباح جزءاً مهماً في عملية التحليل المالي؛ فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل

المعلومات لثلاثة جوانب أساسية، هي: الأداء التشغيلي الحالي للشركة، الأداء التشغيلي المستقبلي، وقيمة الشركة (Dechow & Schrand, 2004). كذلك فإن جودة الأرباح يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح، فقد بينت (Farinha, 2007) وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح، فاحتمالية دفع الشركات لتوزيعات أرباح تزداد بزيادة جودة الأرباح، كما أن مقدار هذه التوزيعات تزداد أيضاً بزيادة جودة الأرباح. وقد بحثت الدراسات السابقة العديد من العوامل المؤثرة في جودة الأرباح، إذ يرى (Beasley, 1996) أن هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والغش في القوائم المالية؛ مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح، ومن ثم تخفيض جودة الأرباح، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن جودة الأرباح هي خلو الأرباح من الممارسات الاحتمالية للإدارة، أو ما يعرف بإدارة الأرباح (Earnings management). تزايد الاهتمام بتشكيل لجان التدقيق في الفترة الأخيرة؛ وذلك لتأثيرها المهم على تحسين جودة الأرباح (Wild, 1996)، ويرى (Vafeas, 2005) أن هناك علاقة موجبة بين ارتفاع وتيرة اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح، وقد وافقه في ذلك (Zhai, 2006) التي رأت أن تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح، وقد وجد (Lin, et al., 2006) أن لجنة التدقيق كبيرة الحجم تزود إشرافاً أكثر على إعداد التقارير المالية، وهو ما من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح من خلال تخفيض احتمال التلاعب في القوائم المالية. وهذا ما لم يؤيده (قراقيش، ٢٠٠٩م) الذي لم يجد أي تأثير لحجم لجنة التدقيق، وعدد اجتماعاتها في تحسين جودة الأرباح. إن وجود لجنة تدقيق وتمتعها بالاستقلال والخبرة الكافيين يسهم في تحسين جودة الأرباح (Bryan et al., 2004).

وتختلف الدراسة التي بين أيدينا عن الدراسات السابقة في أنها أولى الدراسات التي تقيس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، وكذلك

فهي تعمل على استطلاع العوامل التي تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي لدى هذه الشركات، كما أن هذه الدراسة تعمل على قياس جودة الأرباح وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي، وينتظر أن تقدم معلومات مهمة لمتخذي القرارات ومنظمي مهنة المحاسبة في البحرين.

## ٥ - منهجية الدراسة:

### ٥ - ١ - مجتمع الدراسة وَعَيِّنُهَا:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المُدرّجة في سوق (البحرين) للأوراق المالية التي نشرت تقاريرها المالية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨م، وعددها (٥٠) شركة، أما عينة الدراسة فتشمل جميع شركات مجتمع الدراسة، بما فيها الشركات الموقوفة عن التداول أو المقفلة شرط أن تتوفر لها البيانات المالية لفترة الدراسة.

### ٥ - ٢ - فرضيات الدراسة:

وضعت الدراسة مجموعتين من الفرضيات؛ المجموعة الأولى تبحث في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية والعوامل المؤثرة فيه، أما المجموعة الثانية من الفرضيات فقد عمدت إلى قياس مستوى جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي. هذه الفرضيات هي على النحو التالي:

### ٥ - ٢ - ١ - المجموعة الأولى من الفرضيات:

- أ - لا تتميز التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المُدرّجة في سوق البحرين للأوراق المالية بدرجة مقبولة من التحفظ المحاسبي.
- ب - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المُدرّجة في سوق البحرين للأوراق المالية.
- ج - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المديونية (عقود الدين) في مستوى

- التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المُدرّجة في سوق البحرين للأوراق المالية.
- د - لا تختلف القطاعات الاقتصادية المُدرّجة في سوق البحرين للأوراق المالية في مستوى تحفظ تقاريرها المالية.
- ٥ - ٢ - ٢ - المجموعة الثانية من الفرضيات:
- أ - لا تتميز الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية بالجودة.
- ب - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية.
- ٥ - ٣ - قياس متغيرات الدراسة: نماذج الدراسة وأساليب اختبارها:
- ٥ - ٣ - ١ - قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه:
- تعددت المنهجيات المستخدمة في قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية وإن اختلفت هذه المنهجيات أحياناً في النتائج التي تتوصل إليها، إلا أن جميعها يعتمد على أثر الاعتراف غير المتماثل بالمكاسب والخسائر في التقارير المالية، وتحديدًا صافي الأصول، والأرباح، والمستحقات (ياسين، ٢٠٠٨م). تعتمد هذه الدراسة منهجين مختلفين في قياسها للتحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه، هما نموذج Basu, 1997 ومدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وهذا من شأنه أن يعطي نتائج أكثر دقةً، المنهج الأول: يعتمد على تقدير نموذج Basu, (1997) الذي يطلق عليه البعض مقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (Earnings\stock returns relation measures)، أما المنهج الثاني: فيعتمد على نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book to Market Ratio).
- المنهج الأول:**

في هذا المنهج سيتم الاعتماد على نموذج Basu, (1997)، وهو يقوم على الحقيقة التي مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة (السهلي، ٢٠٠٩م)؛ حيث إن الأرباح المحققة في الفترة

الحالية بسبب احتوائها على الخسائر المستقبلية - وليس الأرباح المستقبلية - يتوقع أن تكون أكثر حساسية من الناحية التزامية للأرباح السيئة منها للأرباح الحسنة (Basu, 1997)؛ أي أن التحفظ يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية في أثناء التقرير عن الأرباح (ياسين، ٢٠٠٨م)؛ حيث تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة؛ ولهذا فمن المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطاً بحركة سعر السهم في الفترات التي تتصف بالأخبار السيئة أكثر منها في الفترات التي تتصف بالأخبار الجيدة، وعليه، فإن مقياس التحفظ هو الفرق بين حركة سعر السهم وإشارة الأرباح في فترات الأخبار السيئة، وعلاقتها في فترات الأخبار الجيدة (Givoly & Hayn, 2000).

ويستخدم نموذج Basu (1997) الانحدار العكسي (Reverse regression) للأرباح  $(X_{i,t})$  مقسومة على سعر إغلاق السهم في نهاية العام السابق  $(P_{i,t})$  على العائد  $(R_{i,t})$  وفقاً لنموذج الانحدار التالي:

$$X_{ij}/P_{ij-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{ij} + \beta_0 R_{ij} + \beta(R_{ij} \times DR_{ij}) \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

$X_{i,t}$ : ربح السهم العادي (Earnings Per Share) للشركة  $i$  للفترة  $t$ .  
 $P_{i,t-1}$ : سعر السهم في بداية الفترة  $t$  (أو سعر الإغلاق للسنة الماضية) للشركة  $i$ .

$R_{i,t}$ : العائد (صافي الأرباح) للشركة  $i$  للفترة  $t$ .  
 $DR_{i,t}$ : متغير وهمي (Dummy variable)، ويساوي (١) إذا كان  $R_{i,t}$  أقل من الصفر (صافي خسائر)، و (٠) إذا كان  $R_{i,t}$  أكبر من الصفر (صافي أرباح).

استخدام نموذج Basu, 1997 في اختبار الفرضية الأولى: مستوى التحفظ المحاسبي:

سيتم استخدام هذا النموذج في اختبار الفرضية الأولى الهادفة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي؛ حيث يتم تقدير معاملات هذا النموذج؛ على أنه إذا

كان معامل التحديد (**R-squared**) أعلى فيما يتعلق بالعائد السالب ( $R_{i,t} < 0$ ) الذي يمثل الأنباء السيئة - خسائر متوقعة - منه للعائد الموجب ( $R_{i,t} > 0$ )، الذي يمثل الأنباء الجيدة - أرباح متوقعة - فإن الأرباح أكثر تضمناً بصورة متزامنة للأنباء السيئة (السهلي، ٢٠٠٩م) ومن ثم التقارير المالية أكثر تحفظاً. وما دامت الأرباح أكثر حساسية للأنباء السيئة من الأنباء الجيدة، فإن معامل الانحدار ( $\beta$ ) سيكون أعلى للعائد السالب من العائد الموجب (Basu, 1997)، وعليه، فإن وجود مستوى مناسب من التحفظ المحاسبي يعني أن يظهر المتغير ( $R_{i,t} \times DR_{i,t}$ ) في نموذج Basu (1997) مهماً إحصائياً.

#### استخدام نموذج Basu, 1997 في اختبار الفرضية الثانية: أثر حجم الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي:

يهدف الفرضية الثانية إلى قياس أثر حجم الشركة في مستوى تحفظها المحاسبي، أو بعبارة أخرى تحاول فحص ما ذهبت إليه الدراسات السابقة من أن الشركات الكبيرة أكثر تحفظاً من الشركات الصغيرة، وعن كيفية استخدام نموذج Basu, 1997 في قياس أثر الحجم في مستوى التحفظ؛ فقد تم حساب المتوسط الحسابي (**Mean**) لإجمالي أصول الشركة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠٠٨م) لكل شركة على حدة، ومن ثم أخذ متوسط مجموع الأصول للشركات جميعها؛ فإذا كان متوسط مجموع أصول الشركة خلال فترة الدراسة أكبر من المتوسط العام فإنها تعتبر من الشركات الكبيرة، وإذا كان دون ذلك فإنها تعتبر من الشركات صغيرة الحجم، وقد بلغ عدد الشركات الكبيرة (١١) شركة، أما الشركات الصغيرة فهي (٣٩) شركة. بعد ذلك سوف يتم تقدير نموذج Basu, 1997 للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة كل على حدة، وللحكم على تحفظها يجب أن يكون المعامل ( $R_{i,t} \times DR_{i,t}$ ) مهماً إحصائياً، وللمقارنة بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة من حيث درجة تحفظها ننظر لمعامل التحديد المعدل (**Adjusted R-squared**)، وهو يستخدم للمقارنة بين النماذج؛ إذ إن ارتفاع هذا المعامل في نموذج ما يدل على ارتفاع درجة التحفظ المحاسبي.

### استخدام نموذج Basu, 1997 في اختبار الفرضية الثالثة: أثر حجم المديونية (عقود الدين) في التحفظ المحاسبي:

سعى العديد من الدراسات السابقة إلى البحث في أثر عقود الدين في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وما إذا كان الدائنون يلزمون الشركة بمستوى مرتفعاً من التحفظ في تقاريرها المالية، وهذا ما سعت إليه الفرضية الثالثة من هذه الدراسة؛ ومن أجل استخدام نموذج Basu, 1997 في قياس أثر عقود الدين في مستوى التحفظ عمدت الدراسة إلى حساب الرافعة المالية (Financial Leverage) لشركات العينة الخمسين، ولأربع سنوات، من خلال قسمة مجموع التزامات الشركة على مجموع حقوق المساهمين، ثم أخذ متوسط الرافعة المالية لكل شركة خلال فترة الدراسة، ومن ثم أخذ متوسط الرافعة المالية للشركات جميعها، فإذا كان متوسط الرافعة المالية للشركة خلال فترة الدراسة أكبر من المتوسط العام اعتبرت من الشركات ذات المديونية العالية، وإذا كان دون ذلك اعتبرت من الشركات ذات المديونية المنخفضة، وقد بلغ عدد الشركات ذات المديونية المرتفعة (٢٤) شركة، أما الشركات ذات المديونية المنخفضة فهي (٢٦) شركة. وبعد تصنيف شركات العينة بحسب درجة مديونيتها سوف يتم تقدير نموذج Basu, 1997 لكل فئة، ومن ثم المقارنة بينها بحسب قواعد القرار المشار إليها سابقاً.

### استخدام نموذج Basu, 1997 في اختبار الفرضية الرابعة: تباين القطاعات الاقتصادية في درجة تحفظها المحاسبي:

تختبر الفرضية الرابعة أثر نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة في درجة تحفظ تقاريرها المالية، وهناك ستة قطاعات اقتصادية في سوق البحرين للأوراق المالية هي: البنوك، الاستثمار، التأمين، الخدمات، الصناعة، والفنادق والسياحة، ولكن انسجماً مع الدراسات السابقة ولسهولة المقارنة، فقد تم تقسيم الشركات إلى ثلاثة قطاعات، هي: القطاع المالي ويشمل (البنوك، الاستثمار، التأمين)، وقطاع الخدمات ويشمل (الخدمات، الفنادق والسياحة)،

وأخيراً قطاع الصناعة، وقد بلغ عدد الشركات في القطاع المالي (٣٠) شركة، وقطاع الخدمات (١٥) شركة، أما قطاع الصناعة فهو الأصغر عدداً بين القطاعات الاقتصادية في البحرين، وقد بلغ عدد شركاته (٥) شركات. وبعد تصنيف شركات العينة بحسب نوع القطاع الاقتصادي سوف يتم تقدير نموذج Basu, 1997 لكل قطاع، ومن ثم المقارنة بينها بحسب قواعد القرار المشار إليها سابقاً.

### المنهج الثاني:

من أجل تأكيد النتائج التي سيتم التوصل إليها باستخدام نموذج Basu, 1997 استخدمت الدراسة نموذجاً مختلفاً لقياس مستوى التحفظ في التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيه، هذا النموذج هو:

**مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book-to-Market approach) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي:**

خلافاً لنموذج Basu, 1997 لقياس التحفظ المحاسبي فإن العديد من الدراسات أشارت إلى نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية (BTM) كأحد المؤشرات على التحفظ المحاسبي؛ حيث إن الإطار النظري المطور من قبل Beaver & Ryan (2000) والمستخدم من قبل العديد من الدراسات مثل: (Li, 2009; Wang et al. 2008; Ahmed & Duellman, 2007; LaFond & Roychowdhury, 2007; Jain & Rezaee, 2004; Ahmed et al., 2002; Givoly & Hayn, 2000) يقترح استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية كمقياس للتحفظ.

وتستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، وتحسب القيمة الدفترية من خلال قسمة (مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها الأسهم الممتازة) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، أما القيمة السوقية فهي سعر الإغلاق للسهم في السوق في نهاية العام مضروباً بعدد الأسهم المكتتب بها.



إن فحص الفرضية الأولى باستخدام مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية سيتم من خلال احتساب الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية باستخدام اختبار (Independent sample t-test) المعلمي (Parametric)، واختبار (Mann-Whitney) غير المعلمي (Non-parametric)، فإذا كانت معلمة هذا الاختبار سالبة وذات دلالة إحصائية، فإن ذلك يشير إلى انخفاض القيمة الدفترية عن قيمتها السوقية خلال فترة مستمرة من الزمن، ومن ثم دل ذلك على استخدام سياسات محاسبية متحيزة نحو تعجيل الاعتراف بالمصاريف والخسائر، وتأخير الاعتراف بالإيرادات والمكاسب، وتغليب القيم الدنيا للأصول على القيم العليا لها؛ حيث أشار كل من (Beaver & Ryan, 2000; Jain & Rezaee, 2004) إلى أن انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية عن الواحد الصحيح يشير إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

**فحص العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي باستخدام مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية:**

المنهج الثاني في فحص العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي يتمثل في تقدير نموذج انحدار الحجم، والمديونية، ونوع القطاع على نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية وفق نموذج الانحدار المتعدد (Multiple regression) التالي:

$$BTM_{i,t} = B_0 + B_1 Size_{i,t} + B_2 Leverage_{i,t} + B_3 Sector_{i,t} + e_{i,t} \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن:

$BTM_{i,t}$ : المتغير التابع، نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية كمؤشر على مستوى التحفظ المحاسبي للشركة (i) في السنة (t).

$\beta_0$ : قيمة الثابت (Constant).

$\beta_{1..3}$ : قيمة الميل (Slope) للمتغيرات المستقلة.

$Size_{i,t}$ : المتغير المستقل الأول، حجم الشركة (i) في السنة (t).

$Leverage_{i,t}$ : المتغير المستقل الثاني، درجة الرفع المالي كمؤشر على حجم مديونية الشركة (i) في السنة (t).

$Sector_{i,t}$ : المتغير المستقل الثالث: القطاع الذي تنتمي إليه الشركة (i) في السنة (t)، وهو متغير غير متصل، (١) إذا كانت الشركة تنتمي للقطاع المالي، (٢) إذا كانت الشركة تنتمي للقطاع الصناعي، (٣) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع الخدمات.

$l_{j-t}$ : الخطأ العشوائي.

وحيث إن بيانات هذه الدراسة هي لمجموعة من الشركات (Cross section data) خلال فترة من السنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٨م)، وهي بيانات سلاسل زمنية (Time series data). إذًا، فإن نموذج الانحدار الملائم لتقدير هذه العلاقة هو الانحدار المشترك (Pooled data regression).

### ٥ - ٣ - ٢ - قياس جودة الأرباح وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي:

تستند الدراسة في قياسها لجودة الأرباح على الدراسات السابقة التي فسرت جودة الأرباح على أنها استمرارية الأرباح في المستقبل (Altamuro & Sloan, 1996) أن جودة الأرباح تعني استمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات، وقد طور (Richardson et al., 2005) نموذجاً لتحديد مدى استمرارية الأرباح في المستقبل وفق المعادلة التالية:

$$ROA_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1(ROA_{i,t} - TACC_{i,t}) + \gamma_2 TACC_{i,t} + \nu_{i,j+1} \dots (3)$$

حيث:

$ROA_{i,t+1}$ : معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة القادمة (t+1).

$ROA_{i,t}$ : معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة الحالية (t).

$\gamma_1$ : استمرارية التدفقات النقدية.

$\gamma_2$ : استمرارية المستحقات.

$TACC_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة الحالية (t)، وهي الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي.

فجودة الأرباح تعني أن أرباح العام القادم، المتمثلة في العائد على الأصول للعام القادم  $ROA_{i,t+1}$  "المتغير التابع في المعادلة رقم 3" تتأثر بأرباح العام الحالي، المتمثلة في المعامل ( $\gamma_1$ coefficient) أكثر من المستحقات الكلية (Total accrual)، المتمثلة في المعامل  $\gamma_2$ .

إذاً، فإن افتراضنا في المعادلة السابقة هو أن  $(\gamma_2 - \gamma_1) < 0$  بمعنى استمرارية الأرباح في السنوات القادمة أكثر من استمرارية المستحقات، حيث ( $\gamma_2 < \gamma_1$ )، وهو ما يشار إليه بجودة الأرباح؛ وللتركز على استمرارية المستحقات في جودة الأرباح فإننا نعدل المعادلة (3) لتصبح على النحو التالي:

$$ROA_{i,t+1} = \rho_0 + \rho_1 ROA_{i,t} + \rho_2 TACC_{i,t} + \nu_{i,t+1} \dots \dots \dots (4)$$

علماً أن هذه المعادلة يمكن كتابتها من حيث استمرار المعلمات في المعادلة رقم (3) على النحو التالي:

$$ROA_{i,t+1} = (\gamma_0 + \gamma_1 ROA_{i,t}) + (\gamma_2 - \gamma_1) TACC_{i,t} + \nu_{i,t+1} \dots \dots \dots (5)$$

حيث إن  $(\rho_1 = \gamma_1)$  وكذلك فإن  $(\rho_2 = (\gamma_2 - \gamma_1))$ ، وهذا التقدير يوفر علينا التقدير المباشر لكل من  $(\gamma_1 - \gamma_2)$  في المعادلة (3)، ومازال افتراضنا الأول أن  $(\rho_2 < 0)$ ؛ بحيث يكون أكثر سلبية في حال أقل تمثيل للمستحقات في الأرباح؛ بمعنى وجود جودة أرباح عالية.

## ٦ - تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

يشتمل هذا البند على ثلاثة محاور أساسية:

**المحور الأول:** يتعلق بالإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال عدّة مقاييس إحصائية وصفية. **المحور الثاني:** يتعلق بالتأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، أمّا **المحور الثالث:** فيتمثل في اختبار فرضيات الدراسة.

## ٦ - ١ - الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يظهر الجدول (١) المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة.

## الجدول (١)

## الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Variables	السنة	المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
		Year	Mean	St.Dev.	Min. value	Max. value
العائد على السهم	EPS	٢٠٠٥	١,٥٣٤	٩,٤٧٨	٠,٠٠٠	٦٢,٩٥٩
		٢٠٠٦	٣,٠٧٧	٢٠,٩٤٣	٠,١٠٤-	١٤٥,١٥٠
		٢٠٠٧	١,٦٨٤	١١,٤٠٩	٠,٠٦٨-	٧٩,٩٢٠
		٢٠٠٨	٠,٠٢٩	٠,٠٨٥	٠,٢٢٨-	٠,٣٠٩
صافي الدخل (آلاف الدينار البحرينية)	Net income (BD *000)	٢٠٠٥	٢٠,٦٢٥	٢٦,٧٨٩	٣	١٠٤,٤٦٤
		٢٠٠٦	١٤,١٨١	٥٥,٧٣٣	٣٠٤,٩٩٩-	١١٣,٩٦٧
		٢٠٠٧	٢٤,٩٧٠	٣٥,٠٠١	٣,٢٥٢-	١٢٨,٢٠٤
		٢٠٠٨	١٢,٤٧٩	٦٣,٨٢٥	٣٣١,٧٦٠-	١٢٥,١٧٠
القيمة الدفترية	Book value	٢٠٠٥	٣٤,٧٤١	٢٢٠,٩٧٥	٠,٠٤٩	١٤٦٧,٠٠٠
		٢٠٠٦	٤٠,٦١٠	٢٧٧,٣٣٤	٠,٠٦١	١٩٢٢,٠٠٠
		٢٠٠٧	٣٦,٤٨٥	٢٥١,٣٤٧	٠,٠٦٣	١٧٦٠,٠٠٠
		٢٠٠٨	٠,٤٩٣	٠,٤٣٤	٠,٠٦٤	١,٩٣٠
القيمة السوقية	Market value	٢٠٠٥	٥٤,٠٥٥	٣٥١,٥٧٧	٠,٠٠٠	٢٣٦٠,٠٠٠
		٢٠٠٦	٥١,٤٨٧	٣٤٥,٥٥١	٠,٠٣٥	٢٣٧٠,٠٠٠
		٢٠٠٧	٥٥,٨٨٧	٣٧٩,٣٠٧	٠,٠٣٥	٢٦٢٩,٠٠٠
		٢٠٠٨	٣٠,٩٧٣	٢١٢,٦٣٠	٠,٠٣٥	١٤٨٩,٠٠٠
حجم الشركة (آلاف الدينار البحرينية)	Corporations size (BD *000)	٢٠٠٥	٥٢٩,٨٥٦	١,٢٨٩,٢٧٠	٤,١٢٩	٦,٦٣٠,٦٧٦
		٢٠٠٦	٧٣٠,٧٩٤	١,٧٠٨,٧٠٤	٤,٣٦٤	٨,٤٤٥,٥٥٤
		٢٠٠٧	٩١٩,٥٥٠	٢,٢٢٢,٦١٦	٤,٨٧٨	١٢,٣٤٤,٤٨٨
		٢٠٠٨	٩٨٦,٤٣٥	٢,٢٤٢,٩٨٨	٥,٢٥٠	١٠,٧٣٩,٢٢٢

تابع / الجدول (١)  
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Variables	السنة	المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
		Year	Mean	St.Dev.	Min. value	Max. value
		٢٠٠٥	٠,٤٠٦	٠,٢٨٤	٠,٠٢٦	٠,٨٨٨
الرافعة المالية	Financial	٢٠٠٦	٠,٤١٠	٠,٢٨٨	٠,٠٠٠	٠,٩١٢
	Leverage	٢٠٠٧	٠,٤٢٢	٠,٢٨٨	٠,٠٠١	٠,٩٣٤
		٢٠٠٨	٠,٤٥٠	٠,٢٩٩	٠,٠٠١	٠,٩٢٧
Economic Sectors القطاعات الاقتصادية						
		القطاع المالي	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات		
		Financial	Industrial	Services		
		Sector	Sector	Sector		
العدد	Frequency	٣٠	٥	١٥		
النسبة المئوية	Percent	٦٠	١٠	٣٠		

من الجدول (١) يلاحظ أن العائد على السهم (Earnings Per Share EPS) للشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية استمر بالارتفاع منذ عام ٢٠٠٥م وصولاً لعام ٢٠٠٧م، وقد بلغ أكبر عائد على السهم في عام ٢٠٠٦م، إلا أن الانحراف المعياري (Standard deviation) كان كبيراً في هذا العام؛ مما يدل على تشتت عوائد الأسهم واختلافها بين هذه الشركات، غير أن العائد على السهم لم يكن متوافقاً مع سير صافي الأرباح لهذه الشركات؛ مما يشير إلى اختلاف عدد الأسهم المصدرة من عام لآخر دون أن يتوافق ذلك مع صافي الأرباح. أما عن القيمة الدفترية والقيمة السوقية للشركات البحرينية فنلاحظ أن عام ٢٠٠٨م شهد انخفاض القيمتين الدفترية والسوقية بشكل كبير، قد يعود لسبب الأزمة المالية العالمية، غير أننا نلاحظ أن القيمة السوقية بقيت محافظة على مستواها خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة، وبقيت أكبر من القيمة الدفترية طوال سنوات الدراسة. إن التوافق الظاهر بين القيمتين الدفترية

والسوقية لا يتوافق مع حجم الشركة المقيس بمجموع الأصول، إذ لاحظنا أن إجمالي الأصول في تزايد مستمر من عام لآخر وصولاً للعام الأخير ٢٠٠٨م، الذي بلغت فيه أصول الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية أكبر قيمة لها خلال فترة الدراسة. إن هذه الزيادة في الأصول رافقتها زيادة مستمرة في الاعتماد على الديون في تمويل تلك الأصول؛ حيث إن أكثر من ٤٠٪ من هذه الأصول تمول من خلال الديون، وأخيراً فإننا نلاحظ أن القطاع المالي هو أكبر القطاعات الاقتصادية في البحرين، يليه قطاع الخدمات، وأصغرها القطاع الصناعي، وهذا يتوافق مع الاتجاه العام للاقتصاد البحريني.

## ٦ - ٢ - اختبار صلاحية البيانات:

تتنمي نماذج هذه الدراسة إلى النموذج الخطي العام (General Linear Model GLM) الذي يتطلب قبل تطبيقه، توافر العديد من الشروط؛ ولذا ينبغي فحص بيانات هذه الدراسة للتحقق من توفيرها لشروط النموذج الخطي العام. يظهر الجدول (٢) الاختبارات الضرورية للتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

### اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution Test:

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) المعلمي، وتكون قاعدة القرار قبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، إذا كانت احتمالية اختبار J-B أكبر من (0.05 Gujarati, 2003). من الجدول (٢) الجزء (أ)، يلاحظ أن احتمال J-B لجميع متغيرات النموذجين: الأول والثاني هي أقل من 0.05؛ مما يعني عدم اقترابها من التوزيع الطبيعي، ويعزز هذه النتيجة أن الالتواء (Skewness) لا يقترب من الصفر، والتفرطح (kurtosis) لا يقترب من (٣)؛ مما يؤكد عدم اقتراب بيانات الدراسة من التوزيع الطبيعي، وللتغلب على هذه المشكلة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural log.) لهذه المتغيرات، وبما أن حجم العينة كبير فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات طبيعياً مؤثرة على صحة نماذج الدراسة.

### اختبار استقرار السلاسل الزمنية Time Series Stationarity Test:

إنَّ الأبحاث التطبيقية التي تستخدم السلاسل الزمنية - كما في الدراسة الحالية - تفترض استقرار تلك السلاسل، وقد ينشأ الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في النموذج؛ لأنَّ السلسلة الزمنية التي تبني عليها الدراسة غير مستقرة (Gujarati, 2003) (Non-stationary). وللتحقق من استقرار السلاسل الزمنية فقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) المتضمَّن لاختبار (Augmented Dicky-Fuller Test ADF) المعلمي، واختبار (Phillips-Person PP) غير المعلمي، من الجدول (٢)، الجزء (ب) يلاحظ أنَّ القيمة المطلقة لأحد الاختبارين: اختبار (ADF) المعلمي، واختبار (PP) غير المعلمي أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند مستويي ١٪ و ٥٪؛ ممَّا يعني قبول الفرضية العدمية أنَّ بيانات السلسلة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠٠٨م) هي مستقرة.

### اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test:

إنَّ قوَّة النموذج الخطي العام (GLM) تعتمد أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة (Independency)، وإذا لم يتحقَّق هذا الشرط؛ فإنَّ النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات (السيفو ومشعل، ٢٠٠٣م)؛ ولتحقيق ذلك يتم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics)، وذلك باحتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثمَّ يتمَّ إيجاد معامل (VIF Variance Inflation Factor)؛ إذ يعدُّ هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وقد بيَّن Gujarati, (2003) أنَّ الحصول على قيمة (VIF) أعلى من (١٠) يشير إلى وجود مشكلة التداخل الخطي للمتغير المستقل المعني. من الجدول (٢)، الجزء (ج)؛ يلاحظ أنَّ قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون الـ (١٠)؛ ممَّا يعني أنَّ نماذج الدراسة تخلو من مشكلة التداخل الخطي.

### اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test:

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة؛ مما سيؤثر على صحة النموذج؛ إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جزاء ذلك الارتباط، وللتحقق من ذلك تمّ استخدام اختبار (Durbin Watson D-W). يظهر الجدول (٢)، الجزء (د) - أن قيمة D-W للنموذجين لا تقع ضمن مدى (D-statistic)، وهي أقل من الحد الأدنى  $d_L$ ؛ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب في هذين النموذجين (Gujarati, 2003)، وللتغلب على هذه المشكلة تم أخذ درجة إبطاء أولى (Lag1) عند اختبار نماذج الدراسة.

### اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي Homoskedasticity Test:

أحد الافتراضات المهمة لنماذج الانحدار الكلاسيكي، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS Ordinary Least Squares) هو أنّ تباين الأخطاء العشوائية ثابت (Homoskedasticity)، بالإضافة إلى أنّ متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر (عوض، ٢٠٠٠م)، وإذا كان تباين الخطأ العشوائي غير ثابت (Heteroskedasticity)؛ فإن بعض الأساليب الإحصائية تستخدم للتغلب على هذه المشكلة، مثل اختبار (White)، الذي يتمّ إجراؤه بشكل روتيني باستخدام حزمة برمجيات (E-Views) بعد اكتشافه من خلال البرمجيات نفسها. من الجدول (٢)، الجزء (د)، وجد أنّ (p-value) لاختبار (White) للنموذج الأول أكبر من ٠,٠٥؛ مما يعني قبول الفرضية العدمية أنّ هذا النموذج يعاني عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity)، وقد تم التغلب على هذه المشكلة باستخدام أسلوب (White).



## الجدول (٢) اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

النموذج الثاني				النموذج الأول			
				الجزء (أ) اختبار التوزيع الطبيعي			
التطرف	الإلتواء	قيمة المعنوية	إحصائية J-B	التطرف	الإلتواء	قيمة المعنوية	إحصائية J-B
Kurtosis	Skewness	<i>p - value</i>		Kurtosis	Skewness	<i>p - value</i>	
٢٤,٣٨٧	٥,٦٢٠	٠,٠٠٠	٨,٤٧٥	٨٧,٤٦٧	٨,٩٣٢	٠,٠٠٠	٥٤,٦٦١
١٧,٨٨٣	٣,٧٥٢	٠,٠٠٠	٢,١١٨	٦٣,٩٨٩	٧,٨٤٧	٠,٠٠٠	٢٩,٠٨٤
١,٦٧٥	٠,١٧٣	٠,٠٠٠	١٤	٢٨,٥٤٦	٣,٣٤٢-	٠,٠٠٠	٥,١١٣
							Net income (R)
الجزء (ب) اختبار استقرار السلاسل الزمنية							
اختبار ADF	اختبار PP	Variable	اختبار ADF	اختبار PP	Variable	اختبار ADF	اختبار PP
٤,٤٠٤-	٤,٤٢٤-	BTM	٠,٢٥٣	٣,١٦٤-	EPS (X)		
٣,٩٩٤-	٣,٦٠٢-	Size	٠,١٨١-	٣,١٦٢	Price (P)		
٤,٧٠٠-	٥,٥٨٩-	Leverage	٥,٩٢٥-	١١,٠٩٠-	Net income (R)		

## تابع / الجول (٢) اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

النموذج الثاني			النموذج الأول				
الجزء (ج) اختبار التداخل الخطي							
VIF	Tolerance	Variable	VIF	Tolerance	Variable		
١,٣٠٩	٠,٧٦٤	Size	٨,٤٠٣	٠,١١٩	DR <sub>it</sub>		
١,٨٣٨	٠,٥٤٤	Leverage	١,٩٤٦	٠,٥١٤	R <sub>it</sub>		
١,٥٣١	٠,٦٥٣	Sector	٨,٢٦٤	٠,١٢١	R <sub>it</sub> x DR <sub>it</sub>		
الجزء (د) اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات الخطأ العشوائي							
$\rho$ - value (White)	F (White)	D-W	Variable	$\rho$ - value (White)	F (White)	D-W	Variable
٠,٠٠٥	٣,٢٠٢	٠,٣٣١	BTM	٠,٥٧١	٠,٩١٨	٠,٩٩١	X <sub>it</sub> /P <sub>t-1</sub>

ADF critical value at confidence level of 99% is -3.475, and level of 95% is -2.881

PP critical value at confidence level of 99% is -3.469, and level of 95% is -2.878

Durbin - Watson d Statistic at k = 3, and n = 200 is: d11.738 - dUL.799

أما النموذج الثاني فإن  $(\rho - value)$  لاختبار (White) جاءت أقل من 0,05؛ مما يعني أن تباين الأخطاء العشوائية في هذا النموذج ثابتة (Homoskedasticity).

### ٦ - ٣ - اختبار الفرضيات:

بعد الاطمئنان إلى صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، يمكن الآن اختبار نماذج الدراسة؛ بحيث يتم أولاً قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية باستخدام مدخلين مختلفين، ومن ثم دراسة العوامل المؤثرة في هذا التحفظ. وأخيراً قياس جودة أرباح الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي.

### اختبار الفرضية الأولى:

تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي من خلال تقدير نموذج Basu, 1997، وتأكيدياً لذلك، استخدم مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book-to-Market approach)، يظهر الجدول (٣)، الجزء (أ) اختبار الفرضية الأولى.

### قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu, 1997:

يتم فحص مدى وجود تحفظ في التقارير المالية للشركات إذا كانت الأرباح أكثر تضمناً للأنباء السيئة (العائد السالب)، وهذا يعني أن المتغير  $(R_{i,t} \times DR_{i,t})$  في نموذج Basu, 1997 يجب أن يكون مهماً إحصائياً، أما المتغير (العائد  $R_{i,t}$ ) فيستخدم للدلالة على أثر الإفصاح المحاسبي في سعر السهم. من الجدول (٣)، الجزء (أ) نجد أن متغير (العائد  $R_{i,t}$ ) في النموذج لم يكن مهماً إحصائياً؛ مما يعني أن صافي أرباح الشركة لا تؤثر في العائد على السهم؛ ومن ثم فإنه لم يكن للمعلومات المحاسبية دور في السوق المالية البحرينية. وعند اختبار الفرضية العدمية الأولى بأن التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية لا تتصف بالتحفظ، ويمكن التعبير عنها رياضياً على النحو الآتي:  $(H_0 : \beta_2 = 0)$  مقابل الفرضية البديلة  $(H_0 : \beta_2 \neq 0)$  نجد أن معامل الميل  $(\beta)$

للمتغير  $(R_{i,t} \times DR_{i,t})$  مهم إحصائياً؛ إذ كانت t-test أكبر من قيمتها المجدولة، واحتمالها  $(\rho - value)$  أقل من ٠,٠٥؛ لذا نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة، إذ يمكن القول إن التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية تتصف بالتحفظ.

**قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية:**

المدخل الآخر لدراسة مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق البحرين المالية هو القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية؛ إذ إن وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي يعني انخفاض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية عبر فترة زمنية؛ مما يدل على استخدام سياسات محاسبية متحيزة نحو الاعتراف بالخسائر وبالقيم الأقل للأصول، ومن ثم فإن الشركة تكون مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية، بينما يتم تقييمها بقيمة أكبر في السوق، وفق المعادلة:  $(BV - MV < 0)$ ، وباختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي، التي يمكن التعبير عنها رياضياً على النحو التالي:  $(H_0 : BV - MV \geq 0)$  مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي، ومن ثم القيمة الدفترية أقل من السوقية، التي يمكن التعبير عنها على النحو التالي  $(BV - MV < 0)$ .

### الجدول (٣)

#### اختبار الفرضية الأولى

الجزء (أ): قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu, 1997			
$\rho - value$	t-Statistic	Coefficient( $\beta$ )	المتغير
٠,١٨٥	١,٣٣٣	١,٠٨٤	$DR_{i,t}$
٠,٠٨٢	١,٧٥٥-	٠,٠٠٠	$R_{i,t}$
٠,٠٣٦	**٢,١١٥	٠,٠٠٠	$R_{i,t} \times DR_{i,t}$
		٠,٦٩٧-	معامل التحديد $R^2$

### تابع / الجدول (٣) اختبار الفرضية الأولى

الجزء (ب): قياس التحفظ المحاسبي باستخدام مدخل BTM			
BTM Ratio	Book Market	Book Value	المتوسط
١,٢٨٤	٤٧,٨٩٨	٢٨,٤٢٩	
Non-Parametric Test: Mann-Whitney Test		Parametric Test: Independent Sample t-Test	
$\rho - value$	Z-Statistic	$\rho - value$	t-Statistic
٠,٠٠٤	**٢,٨٧٢-	٠,٠٤٨	**١,٩٩٣-

Significant at \*\*1%; \*5% levels.

t-Critical value at df 199 and 1% level is 2.358 and at 5% is 1.658. Z-Critical value is 1.65

وقد تم استخدام الاختبارات المعلمية والاختبارات غير المعلمية لاختبار هذه الفرضية، إن قاعدة وجود مستوى مقبول من التحفظ هي أن معلمات هذه الاختبارات ينبغي أن تكون سالبة وذات دلالة إحصائية، من الجدول (٣)، الجزء (ب) نلاحظ أن (t-Statistic) للاختبار المعلمي (Independent Samplt t-Test) هي سالبة وذات دلالة إحصائية، وكذلك فإن (Z-Statistic) للاختبار غير المعلمي (Mann-Whitney Test) هي أيضاً سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستويي دلالة ٥٪ و ١٪؛ مما يعني أن نتائج الاختبارات المعلمية وغير المعلمية يعزز بعضها بعضاً في مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وتشير إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في السوق البحرينية، ويعزز نتائج هذا المدخل النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام نموذج Basu, 1997.

#### اختبار الفرضية الثانية:

تهدف الفرضية الثانية إلى دراسة أثر حجم الشركة في مستوى تحفظها المحاسبي في تقاريرها المالية، وتم اختبار هذه الفرضية باستخدام مدخلين

مختلفين؛ المدخل الأول قائم على استخدام نموذج Basu, 1997 والمدخل الثاني قائم على دراسة انحدار الحجم على نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية. اختبار أثر حجم الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج **:Basu, 1997**

لدراسة أثر حجم الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu, 1997 تم تقدير هذا النموذج لكل من الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة التي تم تقسيمها بناء على حجم أصولها، وقد ظهرت النتائج على نحو ما هو في الجدول (٤)، الجزء (أ)؛ إذ يظهر هذا الجدول أن المتغير  $(R_{i,t} \times DR_{i,t})$  في نموذج الشركات الكبيرة كان ذا دلالة إحصائية، وتعكس هذه النتيجة وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في الشركات كبيرة الحجم في السوق المالية البحرينية؛ ويمكن تبرير ذلك بأن الشركات الكبيرة تتمسك بالتحفظ عند إعدادها لقوائمها المالية؛ لتجنب التكاليف السياسية، وبسبب زيادة رقابة الجهات الحكومية والمحللين الماليين لها، وارتفاع مستويات حوكمة الشركات فيها، أما الشركات صغيرة الحجم فإن تقاريرها المالية لا تتميز بالتحفظ المحاسبي؛ إذ كان المتغير  $(R_{i,t} \times DR_{i,t})$  غير ذي دلالة إحصائية؛ ولذا نقبل الفرضية البديلة، ونرفض الفرضية العدمية، وبشكل عام يمكن القول: إن حجم الشركة يؤثر في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، حيث تكون الشركات الكبيرة أكثر تحفظاً من الشركات الصغيرة، ويعزز ذلك أن  $(Adj. R^2)$  أكبر لنموذج الشركات الكبيرة منه للشركات الصغيرة.

اختبار أثر حجم الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام مدخل القيمة الدفترية إلى السوقية:

لتأكيد نتائج اختبار أثر حجم الشركة في مستوى تحفظها المحاسبي تم تقدير انحدار الحجم على نسبة (القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية)، من الجدول (٥) نلاحظ أن  $(\beta_1)$  لمتغير (الحجم) كانت موجبة؛ مما يشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة، إلا أن هذا المتغير لم

يكن ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪ أو ١٪؛ إذ لا يوجد أثر لحجم الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي. إن النتائج التي بنيت على مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية اختلفت عن النتائج التي تم التوصل إليها بالاستناد إلى نموذج Basu, 1997، وعليه، إذا أردنا ترجيح إحدى النتيجتين فإننا نرجح النتائج المستندة إلى نموذج Basu, 1997؛ حيث إن النتائج المستندة إلى نموذج انحدار الحجم على القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية قد تكون أقل دقة؛ كون نموذج الانحدار يحتوي على العديد من المتغيرات غير المتضمنة في النموذج، وكذلك فإن النتيجة التي تم التوصل إليها باستخدام نموذج Basu, 1997 تتوافق مع نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مشابهة.

### اختبار الفرضية الثالثة:

اختبار أثر عقود الدين في مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج

:Basu, 1997

تدرس الفرضية الثالثة أثر عقود الدين في مستوى التحفظ المحاسبي، وبتساءل هل كانت الشركات الأكثر مديونية هي الأكثر تحفظاً؟ من الجدول (٤)، الجزء (ب) نلاحظ أن الشركات ذات الرافعة المالية الأكبر تتميز تقاريرها المالية الصادرة عنها بالتحفظ؛ حيث كان المتغير  $(R_{i,t} \times DR_{i,t})$  ذا دلالة إحصائية، وكذلك فإن الشركات ذات الرافعة المالية الأقل تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ المحاسبي، ولكن يبدو أن الشركات ذات المديونية المرتفعة كانت أكثر تحفظاً؛ حيث كان معامل التحديد المعدل  $(Adjusted R^2)$  للشركات ذات المديونية العالية أكبر منه للشركات ذات المديونية المنخفضة.

الجدول (٤)  
تقدير نموذج Basu, 1997

الجزء (أ) اختبار أثر حجم الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu, 1997					
المتغير	الشركات كبيرة الحجم (١١ شركة)	$\rho$ - value	الشركات صغيرة الحجم (٣٩ شركة)	$\rho$ - value	التغير
	Coefficient	t-Statistic	Coefficient	t-Statistic	
	( $\beta$ )		( $\beta$ )		
$DR_{it}$	٠,٥٣١	٢٧,٧٢٣	١,٨٠٧	١,٤٥٩	٠,١٤٨
$R_{it}$	٠,٠٠٠	٠,٢٨٨	٠,٠٠٠	١,٠٨٦-	٠,٢٨٠
$R_{it} \times DR_{it}$	٠,٠٠٠	٦,٠١٥	٠,٠٠٠	١,٥٢٧	٠,١٣٠
Adjusted R <sup>2</sup>	٠,٠٠٢		٠,٦٩٠-		
الجزء (ب) اختبار أثر عقود الدين في مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu, 1997					
المتغير	الشركات ذات الرفع المالي العالي (٢٤ شركة)	$\rho$ - value	الشركات ذات الرفع المالي المنخفض (٣٦ شركة)	$\rho$ - value	التغير
	Coefficient	t-Statistic	Coefficient	t-Statistic	
	( $\beta$ )		( $\beta$ )		
$DR_{it}$	٠,٠١٢-	٠,٣٧٠	٢,١٨٤	١,٥١٨	٠,١٣٤
$R_{it}$	٠,٠٠٠	٢,٠٥٦-	٠,٠٠٠	١,٠٩٨-	٠,٢٧٧
$R_{it} \times DR_{it}$	٠,٠٠٠	٢,٦٢٦	٠,٠٠٠	١,٩٥٧	٠,٠٥٥
Adjusted R <sup>2</sup>	٠,٠٠٨-		٠,٦٢٣-		



تابع / الجدول (٤)  
تقدير نموذج Basu, 1997

		Basu, 1997 باستخدام نموذج (١٥ شركة)				Basu, 1997 باستخدام نموذج (٣٠ شركة)			
الجزء (ج) اختبار أثر نوع القطاع في مستوى التحفظ المحاسبي	التغير	القطاع المالي	القطاع الخدمي	$\rho$ - value	t-Statistic	Coefficient ( $\beta$ )	t-Statistic	Coefficient ( $\beta$ )	$\rho$ - value
	$DR_{i,t}$	١,١٣٣	١,٧٥٦	٠,٢٦١	٠,٠٧٥	٠,٢٦١	١,١٣٣	١,١٢٦	٠,٢٦١
	$R_{i,t}$	١,٥٣٢-	١,٩٨٧-	٠,١٣٠	٠,٠٠٠	٠,١٣٠	١,٥٣٢-	٠,٠٠٠	٠,١٣٠
	$R_{i,t} \times DR_{i,t}$	٢,١٩٥	٢,٨١٦	٠,٠٣١	٠,٠٠٠	٠,٠٣١	٢,١٩٥	٠,٠٠٠	٠,٠٣١
	Adjusted R <sup>2</sup>	٠,٧٢١-	٠,٢٨٦			٠,٢٨٦	٠,٧٢١-		

## الجدول (٥)

اختبار العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ باستخدام مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية

Pooled Least Squares			
$\rho$ - value	t-Statistic	Coefficient( $\beta$ )	المتغير
٠,٠١٠	٢,٦٣١	٤,٩١٩	قيمة الثابت Constant
٠,٦٣٠	٠,٤٨٢	٠,٠٠٠	حجم الشركة
٠,٠٢٠	**٢,٣٣٣	٣,٧٥٨-	الرافعة المالية
٠,٠٣٣	**٢,١٥٢-	١,١٦٠-	نوع القطاع
		٠,٣٢٧	R-squared
		٠,٣٥٧	Adjusted R-squared

Significant at \*\*1%; \*5% levels.

t-Critical value at df 199 and 1% level is 2.358 and at 5% is 1.658

اختبار أثر عقود الدين في مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام مدخل القيمة الدفترية إلى السوقية:

لتأكيد نتائج اختبار أثر المديونية في مستوى التحفظ المحاسبي تم تقدير انحدار الرافعة المالية على نسبة (القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية). من الجدول (٥) يلاحظ أن  $(\beta_2)$  لمتغير (الرافعة المالية) كانت سالبة؛ مما يشير إلى أن هناك علاقة موجبة بين مستوى التحفظ المحاسبي وحجم مديونية الشركة، وقد كان هذا المتغير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪ أو ١٪، ومن ثم يوجد أثر لحجم مديونية الشركة في مستوى التحفظ المحاسبي، حيث تكون الشركات الأكثر مديونية أكثر تحفظاً.

إن النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية تتوافق مع نتائج نموذج Basu, 1997، ومن ثم يمكن لنا رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. إن حجم مديونية الشركة يؤثر في مستوى

التحفظ المحاسبي للشركة، وقد كانت الشركات الأكثر مديونية أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية.

#### اختبار الفرضية الرابعة:

تهدف الفرضية الرابعة إلى تعرف مدى اختلاف القطاعات الاقتصادية في سوق البحرين المالية من حيث مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، ولذا تم تقسيم هذه القطاعات إلى ثلاثة أنواع: القطاع المالي، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، وتم اختبار هذه الفرضية باستخدام نموذج Basu, 1997، ومدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وقد كانت النتائج على النحو التالي:

**أثر نوع القطاع في مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu, 1997:**

تم تقدير نموذج Basu, 1997 للقطاعات الثلاثة في سوق البحرين للأوراق المالية، وبسبب أن القطاع الاقتصادي في سوق البحرين للأوراق المالية صغير الحجم (٥ شركات فقط) ولم تحقق شركاته أي خسائر خلال فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠٠٨م؛ فإن من المتعذر علينا تقدير نموذج Basu, 1997 لهذا القطاع، وتم الاكتفاء بالقطاع المالي وقطاع الخدمات، وقد ظهرت النتائج على نحو ما هو في الجدول (٤)، الجزء (ج)؛ فيلاحظ أن شركات القطاع المالي البالغة (٣٠) شركة تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ المحاسبي، وكذلك فإن شركات قطاع الخدمات البالغة (١٥) شركة أيضاً تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ المحاسبي، غير أننا نلاحظ أن شركات قطاع الخدمات كانت أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية، حيث كانت ( $R^2$  Adjusted) لنموذج هذه الشركات أكبر منه لنموذج شركات القطاع المالي.

**أثر نوع القطاع في مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام مدخل القيمة الدفترية إلى السوقية:**

لدراسة أثر نوع القطاع في مستوى التحفظ المحاسبي تم استخدام المتغيرات الوهمية (Dummy variables)؛ إذ تم التعبير عن القطاع المالي بالرقم

(١)، والصناعي بالرقم (٢)، أما قطاع الخدمات فقد تم التعبير عنه بالرقم (٣)، ثم تم تقدير انحدار نوع القطاع على نسبة (القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية)، من الجدول (٥) نلاحظ أن  $(\beta_3)$  لمتغير (القطاع) كانت سالبة؛ مما يشير إلى أن قطاعي الصناعة والخدمات أكثر تحفظاً من القطاع المالي، وبما أن هذا المتغير كان ذا دلالة إحصائية فإنه يمكن القول إن نوع القطاع يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وهو ما يعزز ما تم التوصل إليه باستخدام نموذج Basu, 1997.

### اختبار الفرضيتين الخامسة والسادسة:

تهدف الفرضية الخامسة إلى قياس جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨م، مستخدمة في ذلك نموذج (Richardson et al., 2005)، حيث استطاعت الدراسة تقدير هذا النموذج لعينة من الشركات المدرجة في السوق المالية البحرينية، وعددها (٢٣) شركة توافرت لها جميع البيانات اللازمة لتقديره. ثم قسمت جودة الأرباح إلى ثلاثة أقسام: جودة أرباح مرتفعة، وجودة أرباح منخفضة، وجودة أرباح مشكوك فيها بناءً على قيمة  $(\rho_2)$  المستخرجة باستخدام المعادلة (٤). من الجدول (٦) يلاحظ أن خمس شركات فقط تميزت بأرباحها بالجودة العالية، ونسبتها ٢٢٪، في حين بلغ عدد الشركات ذات جودة الأرباح المنخفضة إحدى عشرة شركة، نسبتها ٤٨٪. أما الشركات المشكوك في جودة أرباحها فهي سبع شركات تشكل ٣٠٪ من العينة. بناءً على هذه النتائج لا يمكن رفض الفرضية العدمية من أن أرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالية البحرينية لا تتميز بالجودة.

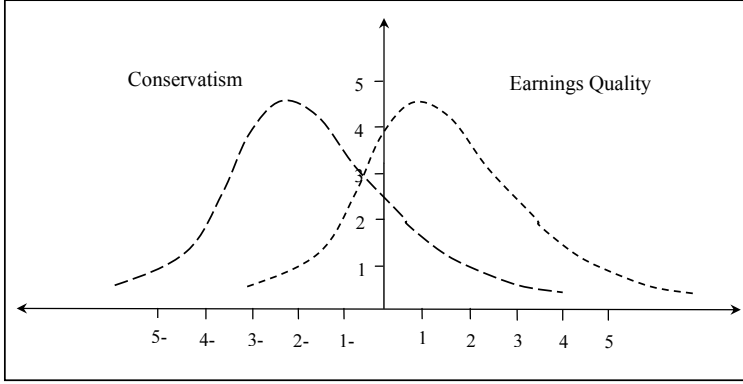
أما الفرضية السادسة فإنها تهدف إلى قياس علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح، وباستخدام اختبار بيرسون (Pearson) المعلمي وسبيرمان (Spearman) غير المعلمي ظهرت قيمة الارتباط ٢٤٪، وهي موجبة؛ بمعنى وجود علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، غير أن هذه العلاقة

لم تكن ذات دلالة إحصائية، وكما يظهر في الشكل (١) فإن ظاهرة التحفظ المحاسبي ظهر الجزء الأعظم منها في الجانب الأيسر من الإحداثيات؛ بمعنى وجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي، أما ظاهرة جودة الأرباح فقد ظهر غالبيتها في الجانب الأيمن؛ مما يشير إلى انخفاض جودة الأرباح لغالبية الشركات، وتتقاطع هاتان الظاهرتان في الجانب الأيسر لجزء من الشركات التي تتميز أرباحها بالتحفظ والجودة معاً. بناءً على هذه النتائج لا يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية. إن عدم تمتع الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المدرجة في السوق المالية البحرينية بالجودة، وعدم وجود علاقة بين جودة الأرباح والتحفظ المحاسبي يفسر بأن القرارات المتخذة في هذه الشركات للتحفظ في الإعلان عن القيم الأعلى للأصول والإيرادات لا يقابلها سياسات، من شأنها استدامة الأرباح في المستقبل وزيادة التدفقات النقدية التشغيلية واستمراريتها، أو قد تُفسر عدم جودة الأرباح تلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية المفاجئة على الاقتصاد البحريني، ومن ثم لم تعتمد الأرباح الحالية على الأرباح السابقة؛ مما أحدث خللاً في السلسلة الزمنية المستخدمة في الدراسة.

## الجدول (٦)

### جودة الأرباح وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي

ارتباط جودة الأرباح بالتحفظ المحاسبي		النسبة	التكرار	تصنيف جودة الأرباح
Spearman (p-value)	Pearson (p-value)	Percent	Frequency	Classification of Earnings Quality
		٢٢	٥	High Earnings Quality جودة أرباح مرتفعة
٠,٢٤٧	٠,٢٤٨	٣٠	٧	Questionable Earnings Quality جودة أرباح مشكوك فيها
(٠,٢٥٦)	(٠,٢٥٥)	٤٨	١١	Low Earnings Quality جودة أرباح منخفضة
		١٠٠	٢٣	مجموع



شكل (١) - علاقة جودة الأرباح بالتحفظ المحاسبي

## ٧ - الخلاصة والنتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في التقارير المالية الصادرة عن السوق المالية البحرينية، على غرار العديد من الدراسات التي أجريت في بيئات متشابهة كالأردن والسعودية. ويمكن تلخيص أهم ما استخلصته الدراسة من نتائج وما قدمته من توصيات فيما يلي:

### ٧ - ١ - نتائج الدراسة:

أ - أظهرت نتائج الدراسة أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات البحرينية تتميز بالتحفظ، وقد أكدت هذه النتيجة من خلال استخدام مدخلين مختلفين لقياس مستوى التحفظ المحاسبي. إن هذه النتيجة لا تتوافق مع نتائج دراسات سابقة أجريت في بيئات متشابهة، كدراسة (حمدان، ٢٠١٠م) التي أوضحت أن الشركات الأردنية لا تتسم تقاريرها المالية بالتحفظ المحاسبي، وكذلك دراسة (السهلي، ٢٠٠٩م) التي بينت أن الشركات السعودية لا تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعدادها للتقارير المالية، والعديد من الدراسات التي أجريت في بيئات أخرى (Ball, Kothari, Robin, 2000, Ball, Robin, Wu, 2000)، حيث يعكس

التحفظ المحاسبي في السوق المالية البحرينية زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية في السوق المالية البحرينية وقوة الوسائل الرقابية من الملاك والمحللين الماليين **Financial analysts** والجهات الحكومية.

ب - عن تمايز الشركات البحرينية في مستوى تحفظ تقاريرها المالية تبعاً لحجمها؛ فقد بينت النتائج أن الشركات كبيرة الحجم أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية من الشركات صغيرة الحجم؛ يعزى ذلك إلى رغبة الشركات الكبيرة في تجنب التكاليف السياسية التي تنشأ من جراء الإعلان عن أرباح عالية أو قيم كبيرة للأصول، وبسبب زيادة رقابة الجهات الحكومية والمحللين لها، وارتفاع مستويات حوكمة الشركات فيها أكثر من الشركات صغيرة الحجم، هذه النتيجة تتفق مع دراسة حمدان (٢٠١٠) التي أوضحت وجود أثر لحجم الشركة في مستوى تحفظها المحاسبي. وتختلف مع دراسة السهلي (٢٠٠٩م) التي أوضحت عدم وجود أثر للحجم في مستوى التحفظ مع كون الشركات صغيرة الحجم هي الأكثر تحفظاً في السوق المالية السعودية.

ج - بينت الدراسة أن كلاً من الشركات ذات المديونية المرتفعة أو ذات المديونية المنخفضة تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ، غير أن الشركات ذات المديونية المرتفعة كانت أكثر تحفظاً، وهذا يشير إلى قوة الضغط الممارس من قبل الدائنين على إدارة الشركة للتحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حمدان (٢٠١٠) التي وجدت أن عقود الدين تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي، غير أنها تختلف معها في أن الشركات ذات المديونية المرتفعة في البحرين هي الأكثر تحفظاً بينما أوضحت دراسة حمدان (٢٠١٠) أن الشركات ذات المديونية المنخفضة في الأردن هي الأكثر تحفظاً. أما دراسة السهلي (٢٠٠٩م) فلم تجد أثراً للمديونية في مستوى تحفظ الشركات المدرجة في السوق السعودية.

- ج - بحثت الدراسة في مدى تمايز القطاعات الاقتصادية في البحرين من حيث تحفظ تقاريرها المالية، في هذا الصدد وجد أن قطاع الخدمات أكثر تحفظاً من القطاع المالي، وعادةً ما تتميز التقارير المالية الصادرة عن القطاعات المالية بالتحفظ المحاسبي نظراً لطبيعة هذا القطاع الذي يحتاج لدرجة عالية من التحفظ عند الإعلان عن الأرباح وقيم الأصول، وقد أوضحت عدة دراسات سابقة أن القطاع المالي يتميز بالقدر المناسب من التحفظ أكثر من غيره من القطاعات الأخرى (حمدان، ٢٠١٠م؛ ياسين، ٢٠٠٨م؛ Lara, Ahmed, & Duellman, 2005, 2007; Beaver & Ryan, 2007; Osma & Penalva, 2000)، كذلك فإن الدراسة التي بين أيدينا وجدت أن التقارير المالية الصادرة عن القطاع المالي تتميز بالتحفظ المحاسبي ولكن بنسبة أقل من القطاعات الأخرى، غير أن دراسة السهلي (٢٠٠٩م) وجدت أن القطاع المالي في السوق المالية السعودية لا تتميز تقاريره المالية بالتحفظ.
- د - لم تجد الدراسة مؤشرات مهمة على تمتع الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المدرجة في السوق المالية البحرينية بالجودة، كذلك لم تجد علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، مرد ذلك إما لعدم اتخاذ الشركات البحرينية الإجراءات التي من شأنها استمرارية أرباحها في المستقبل وإما بسبب تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية.

## ٧ - ٢ - التوصيات:

- بناءً على النتائج التي خرجت بها الدراسة فإنها تقدم التوصيات التالية:
- أ - لما حققه منهج القطاع العام من تنظيم المعايير المحاسبية في البحرين وإلزام الشركات بالتحفظ المحاسبي، وفي ذلك تغيير للصورة النمطية السائدة عن هذا المنهج في تبني معايير محاسبية أقل صرامة وأقل تحفظاً - فإن الدراسة توصي بتبني هذا المنهج في تنظيم المعايير المحاسبية، خاصة في الدول ذات الأسواق المالية الناشئة التي تحتاج إلى قوة القانون في فرض المعايير.



- ب - توصي الدراسة الجهات المشرفة على الشركات في البحرين كالسوق المالية ووزارة الصناعة والتجارة بتفعيل آليات حوكمة الشركات وآليات الرقابة الأخرى على الشركات صغيرة الحجم لإلزامها مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، لضمان شفافية تلك التقارير ومصداقيتها.
- ج - توصي الدراسة أيضاً بتطبيق إجراءات رقابية أكثر صرامة على القطاع المالي في البحرين لإلزام شركاته بمستوى أعلى من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، فهو أكثر القطاعات الاقتصادية حيوية، وله من التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى ما يستدعي العمل على ضمان شفافية قوائمه المالية ومصداقيتها عبر تقيده بالتحفظ المحاسبي.
- د - توصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات لقياس مستويات التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية العربية، وكذلك البحث في دور حوكمة الشركات، ولجان التدقيق، وجودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

## المراجع

### أولاً - المراجع العربية:

- السهلي، محمد، (٢٠٠٩م). التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد ١٦، العدد ١، ص: ٧-٢٥.
- السيفو، وليد ومشعل، أحمد، (٢٠٠٣م). الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، عمّان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- حمدان، علام، (٢٠١٠). العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، دراسة مقبولة للنشر.
- حمدان، علام، (٢٠١٠ب). أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، دراسة مقبولة للنشر.
- قراقيش، سائد، (٢٠٠٩م). تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- عوض، طالب، (٢٠٠٠م). مقدمة في الاقتصاد القياسي، عمّان، منشورات الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي.
- ياسين، محمد، (٢٠٠٨م). قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان.

## ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Ahmed, A. & Duellman, S. (2007). Accounting Conservatism and Board of Directors Characteristics: An Empirical Analysis, *Journal of Accounting and Economics*, 43, 411-437.
- Ahmed, A., Billings, B., Morton, R., & Stanford-Harris, M. (2002). The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs. *The Accounting Review*, 11 (4): 867-890.
- Al-Hussaini, A., Al-Shammari, B., & Al-Sultan, W. (2008). Development of Enforcement Mechanisms Following Adoption of International Accounting Standards in the Gulf Co-Operation Council Member States. *International Journal of Business Strategy*, 8 (3), 50-71.
- Al-Hussaini, A., Al-Shammari, B., & Al-Sultan, W. (2008). Development of Enforcement Mechanisms Following Adoption of International Accounting Standards in the Gulf Co-Operation Council Member States. *International Journal of Business Strategy*, 8 (3), 50-71.
- Altamuro, J., & Beatty, A. (2006). Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?. Working Paper, [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- Ball, R. (2001). Infrastructure requirements for an economically efficient system of public financial reporting and disclosure. *Brookings-Wharton Papers on Financial Services*: 127-182.
- Ball, R. (2001). Infrastructure Requirements for an Economically Efficient System of Public Financial Reporting and Disclosure. *Brookings-Wharton Papers on Financial Services*, 127-82.
- Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. *Journal of Accounting and Economics*, 39, 83-128.
- Ball, R., Kothari S., & Robin A. (2000). The Effect of International Institutional Factors on Properties of Accounting Earnings. *Journal of Accounting & Economics*, 29, 129,1-51.
- Ball, R., Robin, A., & Sadka, G. (2008). Is Financial Reporting Shaped by Equity Markets or by Debt Markets? An International

Study of Timeliness and Conservatism. *Review of Accounting Studies*, 13, 168-205.

- Basu, S. (1995). Conservatism and the asymmetric timeliness of earnings. University of Rochester (Unpublished dissertation).
- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24, 3-37.
- Beasley, M. (1996). An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud. *Accounting Review*, 71(4): 443-465.
- Beaver, W., & Ryan, S. (2005). Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling. *Review of Accounting Studies*, 10, 269-309.
- Belkaoui, A. (2005). *Accounting Theory*, 5th Edition, Thomson, USA.
- Bryan, D., M. Liu & S. Tiras. (2004). The Influence of Independent and Effective Audit Committee on Earning Quality. Working Paper, State University of New York, Buffalo.
- Dechow, P., & Schrand, C. (2004). Earnings Quality. The Research Foundation of CFA Institute.
- Farinha, J. & Moreira, A. (2007). Dividends and Earnings Quality: The Missing Link? Working Paper, University of Porto.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (1980). Statement of Financial Accounting Concepts No.2 Qualitative Characteristics of Accounting Information. Stamford, CT.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (1980). Statement of Financial Accounting Concepts No.2 Qualitative Characteristics of Accounting Information. Stamford, CT.
- Gigler, F., Kanodia, C., & Sapiro, H. (2009). Accounting Conservatism and the Efficiency of Debt Contracts. *Journal of Accounting Research*, 47 (3), 767-797.
- Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? *Journal of Accounting and Economics*, 29, 287-320.
- Grigorian, D., & Manole, V. (2005). A Cross-Country Nonparametric Analysis of Bahraains Banking System, International Monetary Fund Working Paper, WP/05/117.

- Gujarati, D. (2003). Basic Econometrics, 4th Edition, the McGraw-Hill Companies, USA.
- Hamdan, A. (2011). Evaluation of the Conservatism Level in Kuwait Stock Exchange: by using Basu model. Journal of Modern Accounting and Auditing, 7(4), 391-396.
- Hellman, N. (2008). Accounting Conservatism under IFRS, Accounting in Europe, 5 (2), 71-100.
- Hendriksen, E. (1982). Accounting Theory. Richard D. Irwin, Inc. USA.
- International Accounting Standards Board, IASB framework, paragraph 37, Available at: [www.iasb.org](http://www.iasb.org)
- Jain, P., & Rezaee, Z. (2004). The Sarbanes-Oxley Act of 2002 and Accounting Conservatism. Working Paper Series, available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)
- Krishnan, J., Visvanathan, G. (2007). Does the SOX Definition of an Accounting Expert Matter? The Association between Audit Committee Directors' Accounting Expertise and Accounting Conservatism, Contemporary Accounting Research, 25 (3), 827-857.
- LaFond, R., & Roychowdhury, S. (2008). Managerial Ownership and Accounting Conservatism, Journal of Accounting Research, 46 (1), 101-135.
- Lara, J., Osma, B., & Penalva, F. (2007). Board of Directors Characteristics and Conditional Accounting Conservatism: Spanish Evidence, European Accounting Review, 16 (4), 727-755.
- Lara, J., Osma, B., & Penalva, F. (2009). Accounting conservatism and corporate governance, Rev Account Stud, 14, 161-201.
- Lin, J., & Yang, J. (2006). The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality. Managerial Auditing Journal, 21(9): 921-933.
- Lobo, G., & Zhou, J. (2006). Did conservatism in financial reporting increase after the Sarbanes-Oxley Act? Initial evidence, Accounting Horizons, 20, 57-74.
- Ohlson, J., & Feltham, J. (1995). Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. Contemporary Accounting Research, 11(2): 689-731.

- Paprocki, C., Stone, M. (2004). Is the Quality of Critical Accounting Policy Disclosures Lower for Companies with High Information Asymmetry. Available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)
- Penman, S., Zhang, X. (2002). Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns. *The Accounting Review*, 77(2), 1-33.
- Rao, D., & Shankaraiah, K. (2003). Stock Market Efficiency and Strategies for Developing GCC Financial Markets: A Case study of Bahrain Stock Market. Working Paper, International Conference on Financial Development in Arab Countries.
- Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., & Tuna, I. (2005). Accrual Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices, *Journal of Accounting and Economics*, 39 (3): 473-485.
- Schipper, K., & Vincent, L. (2003). Earnings Quality. *Accounting Horizons*, Supplement, 97-110.
- Sloan, R. (1996). Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings? *The Accounting Review*, 71 (3): 289-315.
- United Arab Emirates Central Bank (UAECB), Central Bank of the United Arab Emirates Circular No. 20 of 1999: Adoption of IASs by the UAE banking and investment sector. Abu Dhabi: UAE Government Printing Press; 1999.
- Vafeas, N. (2005). Audit Committee, Boards and the Quality of Reported Earnings. *Contemporary Accounting Research*, 22(1): 1093-1122.
- Watts, R. (2003a). Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications. *Accounting Horizons*, 17, 207-221.
- Watts, R. (2003b). Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities. *Accounting Horizons*, 17, 287-301.
- Watts, R., & Zimmerman, J. (1983). Agency Problems, Auditing and the Theory of the Firm: Some Evidence, *Journal of Law and Economics*, Vol. XXVI, Oct.
- Zhai H. (2006). Audit committee and earnings quality: Evidence from China. *Auditing Research*, 6(1) 50-57.